أثر السياسة الانفاقية في بعض المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي

م.م ملاذ فائق مجيد

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

e-mail alyaqoot85@yahoo.com

الملخص

كان لضعف مرونة الجهاز الانتاجي اثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي ، فان عدم قدر الاقتصاد على مواكبة التزايد في الطلب الكلي الناجم عن تزايد الانفاق الحكومي الى حدوث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ، اذ شهد الاقتصاد تزايد كبير في عرض النقود مما فاقم من معدلات التضخم التي بلغت مستويات مرتفعة جدا في تسعينيات القرن الماضي ، وبداية العقد الاول من الالفية فضلا عن الانكشاف الاقتصادي نتيجة زيادة الاستيرادات في ظل السياسة الانفاقية غير المنضبطة ، لقد توصل البحث الى ان هناك اتساق كبير بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود و معدل التضخم، إذ انعكست الزيادة في الإنفاق الحكومي عبر مستوى الطلب الكلي في احداث ضغوط تضخمية في الاقتصاد ، فضلا عن قيادة السياسة المالية للسياسة النقدية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ وتوجيها حيثما تراه مناسبة دون وجود اسس اقتصادية سليمة ، مما ادى ذلك الى تزايد الانفاق الحكومي بمعدلات كبيرة جدا بسبب اتباع سياسة النقد الرخيص . فيما نجح البنك المركز عن طريق مزاد بيع العملة من تخفيض معدلات التضخم وبلوغها المعدل المقبول وذلك بعد عام ٢٠٠٨ . وقد اوصى الباحث بضرورة العمل على صياغة استراتيجية واضحة المعالم تهدف الى ادارة وتخصيص الايرادات النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة لغرض انهاء حالة التشوه والاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي والعمل على مبادلة الايرادات النفطية بالتنمية المستدامة .وكذلك ضرورة استمرار السيطرة على معدلات التضخم والذي يعد الهدف الرئيس للسياسة النقدية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي ومن ثم توقير البيئة الملائمة لعملية الاستثمار . زد على ذلك ضرورة قيام البنك المركزي بتطوير انظمة المدفوعات بين المصارف والافراد وعدم اقتصارها على علاقته بالمصارف ، وذلك من اجل التقليل من عرض النقود الذي يساهم في انخفاض معدل التضخم من جهة و اسهامه في تعزيز الثقة بالمصارف .

كلمات مفتاحية : السياسة الانفاقية ، عرض النقود ، التضخم ، اثر الانفاق الحكومي في عرض النقود والتضخم

Abstract

The weakness of the productive apparatus has had a great negative effect on the Iraqi economy. The inability of the economy to cope with the increase in aggregate demand resulting from the increase in government spending led to a situation of economic instability. The economy witnessed a large increase in money supply, Very high levels in the nineties of the last century, the beginning of the first decade of the millennium as well as the economic exposure due to increased imports under the policy of uncontrolled spending, the research found that there is a significant consistency between government spending and money

supply and inflation, reflected in the increase in The government expenditure through the aggregate demand level in inflationary pressures in the economy, as well as the leadership of monetary policy for monetary policy during the period 1990-2002 and guidance where it deems appropriate without sound economic fundamentals, which led to an increase in government spending at very high rates because of the policy of cheap cash . While the Central Bank succeeded through the sale auction of the currency to reduce inflation rates and reach the acceptable rate after 2008 . The researcher recommended the need to work on the formulation of a clear strategy aimed at managing and allocating oil revenues according to a well-considered economic vision for the purpose of ending the state of deformation and structural imbalance suffered by the Iraqi economy and work to exchange oil revenues for sustainable development. Also the need to maintain control of inflation rates, To monetary policy to reach economic stability and thus to promote the environment conducive to the investment process. Moreover, the central bank should develop the payment systems between banks and individuals and not limit it to its relationship with banks in order to reduce the money supply which contributes to the low rate of inflation on the one hand and its contribution in enhancing confidence in banks.

مقدمة

تعد السياسة الانفاقية اهم اذرعه السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سوء ، اذ تكون اداة رئيسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة بعض المشكلات الراهنة في الاقتصاد لكن في الوقت نفسة قد تكون اداة لخلق عدم الاختلالات وعدم الاستقرار في الاقتصاد ، وينبع هذا من طبيعة الهيكل الاقتصادي في البلد ومستوه تطوره ، ففي ظل اقتصادا ريعيا يعتمد على القطاع النفطي في تمويل انفاقه العام ومعدلات نموه الاقتصادي فأن ذلك يجعل من تبعية السياسة الانفاقية للايرادات النفطية ،اذ يزداد الانفاق مع زيادتها وينخفض بانخفاضها لقد ساهم ضعف مرونة الجهاز الانتاجي في اقتصاد يتسم بعدم الانضباط المالي الى زيادة عرض النقود ومستويات الاسعار ، اذ تزايد الانفاق الحكومي بشقيه سيؤدي الى زيادة عرض النقود وزيادة الاستهلاك فالطلب الكلي في ظل عدم قدرة الاقتصاد على مواكبة هذه الزيادة ستنعكس في تزايد الاستيرادات ومستويات التضخم . لذا برزت اهمية هذا البحث في بيان أثر الانفاق الحكومي بشقيه في عرض النقود والتضخم عبر قناة الموازنة العامة واجراءات البنك المركزي للحد من ذلك الاثر .

مشكلة البحث : يعاني الاقتصاد العراقي من عدم انضباط مالي فيما يتعلق بسياسته الانفاقية من تسعينيات القرن الماضي الى الآن ، ففي ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ، فان تأثيرات السياسة الانفاقية سوف تنعكس في عرض النقود ومستويات الاسعار وبشكل واضح .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " هناك تأثير كبير للتغيرات الحاصلة في السياسة الانفاقية للعراق في بعض المتغيرات النقدية (عرض النقود والتضخم) " .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

١ – دراسة وتحليل واقع عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام ٢٠٠٣ .

٢ – تحليل اثر الذي تتركه السياسة الانفاقية في عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

حدود البحث

الحدود المكانية : تمثلت في الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية : شملت المدة ١٩٩٠–٢٠١٥

منهجية البحث

تحقيقاً لهدف البحث واثبات او نفي فرضيته اعتمد الباحث على الجمع بين أسلوبي التحليل الاستقرائي والاستنباطي وذلك من خلال تحليل البيانات قيد البحث وتتبع تطوراتها لغرض استقراء الواقع الاقتصادي ، ومن ثم استنباط الأثار والنتائج للوصول إلى نتائج محددة من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة .

هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب البحث ، تم تقسيمه على اربعة مباحث : تضمن المبحث الاول التأطير النظري للسياسة الانفاقية وعرض النقد والتضخم فيما تضمن المبحث الثاني مؤشرات تطور الانفاق الحكومي وعرض النقود و التضخم في العراق ، فيما بحث المبحث الثالث اثر الانفاق الحكومي في عرض النقود والتضخم في الاقتصاد العراقي ، بينما تضمن المبحث الرابع اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وابرز التوصيات المقترحة .

المبحث الاول : التأطير النظري للسياسة الانفاقية وعرض النقد والتضخم

المطلب الاول : السياسة الانفاقية

بعد تغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحولها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة المنتجة ، الامر الذي ادى الى توسع مهامها في الحياة الاقتصادية لاسيما بعد ازمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ وما جاء به الاقتصادي جون مينارد كينز من تأكيده على الانفاق الحكومي كوسيلة للخروج من تلك الازمة ، ومنذ ذلك الحين اخذت الحكومات التدخل في النشاط الاقتصادي باستعمال انفاقها العام للحد من بعض المشكلات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . لذا فان السياسة الانفاقية تعرف بانها تلك البرامج

الانفاقية التي تقوم على طبيعة وأدوار الحكومة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف من خلالها الى مواجهة نفقاتها العامة لتسيير عجلة الاقتصاد الوطني **(الجنابي، ١٩٩٠ : ٢٩)** . تتباين السياسات الانفاقية من بلد لاخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم فضلا عن مستوى تطور البلدان ، اذ تهدف السياسات الانفاقية في البلدان الرأسمالية المتطورة الى الاقلال من معدلات البطالة ومحاربة التضخم والحد من تفاقمه وتوسيع السوق المحلية لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان . اما بالنسبة للبلدان النامية فان الهدف من تلك السياسات هو بناء قاعدة انتاجية صناعية متطورة لتوفير السلع الاستهلاكية الاساسية لافراد المجتمع والاقلال من التبعية الصناعية اتجاه البلدان الصناعية الكبرى ، وعليه فان السياسة الانفاقية سواء في البلدان الرأسمالية المتقدمة او النامية المتخلفة تهدف الى تحقيق اهداف معينة تتلاءم ووضع الاقتصاد من حيث مستوى التطور وحالة الاقتصاد الراهنة تسمى السياسة التي تستخدمها الحكومة للانفاق على مختلف الاوجه الاقتصادية بالنفقة العامة والتي تعرف بانها " مبلغ من المال تقوم الحكومة او احدى هيئاتها العامة بانفاقه لغرض اشباع حاجة عامة " **(علاوي، ٢٠١٦ : ٤٣٤)** . يلاحظ من التعريف ان للنفقة العامة ثلاثة عناصر اساسية تختلف عن سائرها من النفقات ، اذ اتصفت بانها تمثل صفة نقدي ، اي انها عبارة عن نقود تستخدم في المعاملات والمبادلات التجارية وهذا هو العنصر الاول ، اما العنصر الثاني فتمثل بان انفاقها من قبل جهة او هيئة عامة حيث ان نفقة الافراد لا تعد انفاق عام ، اما لعنصر الثالث فتمثل في الغرض من الانفاق هو تحقيق واشباع منفعة عامة لكافة شرائح وافراد المجتمع دون استثناء او تمييز بينهم . لقد اختلفت و تعددت تقسيمات الانفاق العام بفعل عدة معايير منها المعيار الوظيفي والاقتصادي والاداري ، فقد كان لتأثيرات هذا الانفاق دور كبير في تقسيمه على الرغم من ان هذا التقسيم بمختلف انواعه ، له مبرر وهو تسهيل عملية الرقابة على الانفاق العام وعدم تركه سائبا ، ولعل من ابرز التقسيمات هو التقسيم الذي وضعه الاقتصادي بيجو والذي قسم الانفاق العام تبعا لاثاره الاقتصادية على الدخل القومي إلى انفاق حقيقي وأخر تحويلي وكما يأتي **(زيارة، ٢٠١٧ : ١٢) :**

١- الانفاق الحقيقي : ويقصد ذلك الانفاق الذي تقوم الحكومة بانفاقه في سبيل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال الإنتاجية ومثال ذلك الرواتب والأجور والإنفاق الجاري و الاستثماري على مختلف اشكاله ، وكما اسلفنا بان انفاق الحكومة يكون بمقابل سواء كان خدمة ما او سلعة ما فان هذا يؤدي الى زيادة في الدخل القومي .

٢ – الانفاق التحويلي : ويقصد به ذلك الانفاق الذي لا يترتب عليه حصول الحكومة على سلع وخدمات ورؤوس أموال بل تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية ذو دخولاً مرتفعة إلى أخرى محدودة الدخل فهو مجرد نقل للقوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية ولا تحصل

الحكومة منه على أي مقابل وبذلك يبقى الدخل القومي ثابتاً وعلى سبيل المثال الانفاق الذي تقوم به بفرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع بهدف التقليل من الفوارق الاجتماعية ، اي ان الانفاق هنا هو بهدف اعادة توزيع الدخل القومي بين ذوي الدخول المرتفعة لصالح ذوي الدخول المحدودة المنخفضة لغرض رفع مستوى معيشتهم وتقليل من الفوارق الطبقية والحد الفقر .وما يهمنا هنا هو تقسيم الانفاق العام من حيث دورية الانفاق الى انفاق جاري أو استهلاكي ، وانفاق استثماري، فالانفاق الجاري تتصف بالدورية ويمكن أن يتكرر خلال مدة معينة مثل أجور موظفي الدولة والمستلزمات السلعية والخدمية التي تستخدمها الحكومة ووحداتها المختلفة ، اما الانفاق الاستثماري فهو انفاق غير متكررة مثل النفقات الرأسمالية الحكومية والهدف من هذا الانفاق هو زيادة التراكم الرأسمالي للحكومة من خلال تنمية رأس المال الحكومي بشقيه المادي والبشري وبناء البنية التحتية لتحفيز النشاط الاقتصادي (**أندراوس، ٢٠٠٩ : ١٠٣**) .

المطلب الثاني : عرض النقود : المفهوم والمكونات ونظرة المدارس الفكرية له

اولا : المفهوم والمكونات لعرض النقود اخذت التطورات الاقتصادية في العالم لاسيما بعد التخصيص وتقسيم العمل البحث عن إيجاد أداة تستخدم كوسيلة للمبادلة السلعية والخدمية ، بحيث تتسم بالقبول العام والعمومية فكانت النقود هي تلك الاداة ، إذ عرفت على أنها كل شيء يتصف بالقبول العام وتستخدم وسيط المبادلات ومقياس للقيمة ومخزن للثروة و وسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة . لقد استمد هذا التعريف من وظائف النقود ، إذ لم تكن مثل ما موجود الان حيث تطورت عبر الزمن بعد أن كانت سلعية ثم تحولت إلى معدنية بعد ذلك إلى ورقية ثم إلى ائتمانية واخير إلكترونية (**صالح، ٢٠١٣ : ١١-١٤**) لقد تعددت مفاهيم وتعاريف عرض النقود ولم يكن هناك تعريف جامعا شاملا له . إذ عرفه بأنه كمية الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأفراد والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية خلال مدة زمنية معينه آخذين بنظر الاعتبار سرعة دوران النقود في احتسابه ، وهو بذلك يعد تدفقا (Flow) اذا كان بحوزة الأفراد وخزينا (stock) اذا كان لدى المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية ، وقد ظهرت العديد من المفاهيم لعرض النقود بفعل التطورات الاقتصادية التي حدثت في المجتمعات ، وعلى الرغم من ذلك فإنها تدور حول وسائل الدفع المتاحة التي يمتلكها عامة الأفراد لإطفاء الديون وتسهيل المبادلات ..... الخ من وظائف النقود (**المشهداني، ٢٠١٤ : ٥٦**) .مما سبق ونتيجة نظرة الاقتصاديين إلى مكونات عرض النقود لتعريفها فيمكن لنا بيان تعريف عرض النقود من خلال مكوناته ومما يأتي :

١ – عرض النقود بالمعنى الضيق يتضمن هذا المفهوم وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة ،اي هو الكتلة النقدية ، إذ ساد هذا النوع قبل العقد الثامن من القرن الماضي ، ويشتمل

على العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي و الودائع تحت الطلب التي تكون سيولتها تامة ويمكن السحب عليها عن طريق الشيكات ، كما موضح ذلك في المعادلة الآتية (**Mayer and Other, 1984 : 168**):

$MS_1 = C + DD$

إذ أن

DD : الودائع تحت الطلب

MS_1 : عرض النقود بالمعنى الضيق

C : العملة في التداول

٢ – عرض النقود بالمعنى الواسع يعد هذا النوع اكثر دقة من MS_1 من ناحية علاقته بالدخل القومي فضلا عن استخدامه كوسيلة للرقابة من قبل السلطة النقدية ، ويتكون من عرض النقود بالمعنى الضيق مضاف آلية ودائع التوفير والآجلة واللتان يعدان من النقود الأقل سيولة من MS_1 لأنها إمكانية تحويلها إلى نقد سائل يكون ذا تكلفة بسيطة وسريعة اقل من ودائع تحت الطلب وبذلك فإن عرض النقود بالمعنى الواسع يتمثل بالمعادلة الاتية **(صالح ، ٢٠١٥ : ٢٧)** :

$MS_2 = MS_1 + Td + Sd$

إذ أن

Td : الودائع الآجلة

Sd : الودائع التوفير

MS_1 : عرض النقود بالمعنى الضيق

MS_2 : عرض النقود بالمعنى الواسع

٣ – عرض النقود بالمعنى الاوسع : برز هذا النوع من عرض النقود بعد ظهور المؤسسات المالية غير المصرفية كالمؤسسات الادخار وصناديق الاستثمار والتي تقوم بتقديم الخدمات المالية والمصرفية للجمهور ، ويشتمل هذا النوع على مكونات MS_2 مضافا اليه السندات والاسهم والادوات المالية الحكومية **(صالح ، ٢٠١٥ : ٢٧)** .

ثانيا : نظرة المدارس الفكرية لعرض النقود

اكد الكلاسيك على العلاقة بين كمية النقود و قوة الشرائية للوحدة النقدية من خلال تركيزهم على متطابقة التبادل لفيشر والتي تعكس في نهاية المطاف الى زيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار و نتيجة العلاقة العكسية بينه وبين القوة الشرائية للوحدة النقدية فان ذلك يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهذا ناجم من اعتقاد الكلاسيك بحيادة النقود على النشاط

الاقتصادي (**اسود و البكري، ٢٠١٧ : ١٢٩**) اما التحليل الكينزي فقد كان عرض النقو لدية مساويا للايداعات مضاف اليها النقد السائل ووصف النقود بانها شكل من اشكال الاحتفاظ بالثروة فالنقود تطلب لذاتها بالرغم من تركيزه على السياسة المالية وفاعليتها في معالجة المشكلات الاقتصادية اكثر من السياسة النقدية وبالتالي تحقيق الاستقرار الا انه اقر بدور السياسة النقدية (عرض النقود) المساعد للسياسة المالية وهذا داء بفعل تاكيده على ان للنقود وظيفة اخرى غير المبادلة وهي مخزن للقيمة ، فضلا عن تاكيده بعدم ثبات سرعة دوران النقود التي افترضها الكلاسيك وقال بانها متغيرة (**قريصة، ١٩٨٦ : ٢٩٥**) . اما المدرسة النقودية بزعامة فريدمان فقد عادة الى المبادئ الكلاسيكية القديمة مع تطوير بسيط عليها فقد اكد بان سرعة دوران النقود مستقرة وان السياسة النقدية هي اكثر فاعلية من السياسة المالية ، اذ اكد على ان من خلال عر النقود يمكن السيطرة على الطلب الكلي ومن ثم على تأثيره على الناتج القومي ومستويات الاسعار (**الوادي و اخرون، ٢٠١٠ : ٦٢-٦٥**) . فيما نجد ان لافر (مدرسة اقتصادي جانب العرض) قد اكد على سياسة النقد الرخيص كوسيلة ضرورية لتوفير الائتمان ذات الكلفة المنخفضة بهدف زيادة الاستثمار ، فضلا عن تاكيده على عدم اتباع سياسة نقدية متشددة كونها لا تؤدي الى زيادة الانتاج ، وايدت الحوافز الضريبية كالاعفاءات كونها تزيد من الانتاج مع نمو عرض النقود بمعدل ثابت (سياسة القواعد الثابتة) (**اسود و البكري، ٢٠١٧ : ١٣٠**) .

المطلب الثالث : التضخم : المفهوم والقياس ، و أبرز الأسباب و التفسيرات النظرية له

اولا : التضخم : المفهوم والقياس

يعد التضخم من ابرز التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، نتيجة ما يحدثه من أثار سلبية في النشاط الاقتصادي ككل ، حيث لا يوجد هنالك اقتصاد لا يعاني من التضخم ، اذ اصبح من الظواهر الطبيعية في النشاط الاقتصادي، لكن يثير المخاوف والقلق هو ارتفاع معدلاته عن المستوى المقبول العالمي (٤%) ، لذا ينبغي الحفاظ على مستوى الاسعار ضمن ذلك المعدل. لا يوجد هناك تعريف لمفهوم التضخم متفق عليه من قبل الاقتصادين بالرغم من شيوعه وانتشاره ، فمنهم من يعزو التضخم إلى زيادة كمية النقود بنسبة تفوق ما معروض من سلع وخدمات ، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بينما يرى البعض ان سبب التضخم هو زيادة الإنفاق الحكومي من دون أن يصاحبه ذلك زيادة في الإنتاج ، وبعض الأخر يرجع سبب التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وآخرون يعتقدون بأن التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد والتي ينبغي أن يصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار (**العساف و الوادي ، ٢٠٠٩ : ١٧٩**) في ضوء ما سبق يمكن تعريف التضخم على انه ظاهرة الارتفاع الحلزوني المستمر في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة نسبياً ، على ان يرافق ذلك انخفاض مستمر في قيمة النقود أو القوة

الشرائية للوحدة النقدية مقابل إنتاج السلع والخدمات (**استروب و جوارتيني** ، ١٩٩٩ : ٢١٣) يعد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index "CPI") من الاكثر المؤشرات استخداماً وشيوعاً في قياس معدل التضخم ،والذي يعكس متوسط الأسعار التي تنفقها الأسر على سلة ثابتة من السلع والخدمات ، (**ابدجمان**، ١٩٩٩ ، ٦٢) .رياضيا يمكن احتساب معدل التضخم السنوي وفق المعادلة الاتية :

$$\text{Average Inflation} = (\text{CPI } t0 - \text{CPI } t-1 \setminus \text{CPI } t-1) * 100$$

إذ إن :

CPI t0 : الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة الحالية

CPI t−1 : الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة

ثانيا : أسباب التضخم يمكن توضيح اسباب التضخم في الاتي :

١ – تضخم سحب الطلب (Demand Pull Inflation) : يعزو اصحاب هذا الرأي الى إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار هو نتيجة للزيادة في الطلب الكلي (AD) بنسبة اكبر من الزيادة الحاصلة في العرض الكلي (AS) ، أي ان نمو الطلب الكلي بوتيرة أسرع من العرض الكلي ، وعليه فالاقتصاديون الكلاسيكيون يؤكدون على أن سبب ظهور التضخم هو زيادة الطلب الكلي الناجم تزايد عرض النقود ، الامر الذي ينعكس في ظل اقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام التام لعناصر الإنتاج ، فإن تلك الزيادة ستؤدي الى ارتفاع الأسعار ، (**ابد جمان** ، ١٩٩٩: ٣٧٦-٢٧٧) .جاء اعتقاد الكلاسيك بأن عرض النقد هو السبب الرئيس وراء ظهور التضخم كان مبنيا على معادلة التبادل لفيشر ، والتي تنص على (MV=PY) اذ كان كل من الناتج وسرعة دوران النقود ثابتاً ، لذا فان الزيادة في عرض النقود سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات الناتج (الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام التام) فان ذلك سينعكس ي ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور التضخم (**خليل** ، ١٩٩٤ :١٧٨) .كما ارجع الكينزيون سبب تضخم سحب الطلب الى زيادة الانفاق الحكومي اولا والتوسع في خلق الائتمان ثانيا (العساف والوادي ، ٢٠٠٩ : ١٨١) .

٢ – تضخم بدفع الكلفة (Cost Push Inflation) : ركز أصحاب هذا الرأي على جانب العرض في تفسيرهم لمشكلة التضخم ، واعتقدوا بأن التضخم ينشأ نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بغض النظر عن مستوى الطلب الكلي **(Ackley , 1961 :318)** . حيث ان سبب زيادة التكاليف قد يكون ناجم عن زيادة اسعار المواد الاولية او زيادة اجور العمال ، الامر الذي ينعكس في اسعار السلع المنتجة من خلال نقل المنتج لعبء تلك الزيادة على اسعار السلع المنتجة مما يؤدي الى ارتفاعها **(دياب و الخطيب** ، ٢٠١٤ : ٢٦٠) .لذا يمكن التمييز بين تضخم دفع الكلفة و تخضم سحب الطلب بأنه الاول يحدث

في الاقتصادات قبل وصولها إلى مرحلة الاستخدام التام ، على خلاف الثاني الذي يحدث في الاقتصادات بعد مرحلة الاستخدام التام ، كما و يرافق تضخم دفع الكلفة ارتفاع في معدلات البطالة ، بينما تنخفض هذه المعدلات في ظل تضخم سحب الطلب (**عوض ، ٢٠٠٤ : ١٦٥**) .

٣ – التضخم الناجم عن اسباب هيكلية : تعزوا المدرسة الهيكلية سبب التضخم إلى عوامل هيكلية كالتغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية للسلع والخدمات بفعل تغير علاقات النمو في القطاعات الاقتصادية المكون للاقتصاد ككل ، إذ ان ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع والخدمات الاسواق سيولد ضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ، فضلا عن ارتفاع معدلات الانتاجية في قطاعات دون الاخرى ، الامر الذي ساهم في ارتفاع مستوى الاجور للعمال في هذه القطاعات دون تلك وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية لديهم لينعكس ذلك في زيادة طلبهم على الاسلع والخدمات وبالتالي ارتفاع اسعار تلك السلع مما يؤدي الى بروز ظاهر التضخم (**الدليمي ، ١٩٩٠ : ٦٥٧**) .

٤ – التضخم النانج عن التوقعات المستقبلية : يعد الاقتصادي الامريكي روبرت لوكاس (Robert E. Lucas) أول من ادخل فرضية التوقعات العقلانية والذي يعزو سبب حدوث التضخم إلى التوقعات المستقبلية معتمدا في ذلك على عنصر الزمن نتيجة دور المهم والمؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستخدام والاستثمار والادخار والإنتاج والأسعار ، ان سلوك الافراد وتوقعاتهم اتجاه تلك المتغيرات سيحد من فعالية السياسات الكلية المتبعة . وعليه فان هذه النظرية تؤمن بفشل ادارة الاقتصاد من خلال السياسات المالية والاقتصادية التقديرية ، ذلك لان الافراد سيبطلون تلك السياسات بفعل تشكيكهم فيها ، وبالتالي يمارسون اعمال مضادة لها ، فالافراد دائما يسعون لتحسين دخولهم عن طريق رفع الاجور والاسعار والفوائد قبل التعرض للضغوط التضخمية ، معتمدين في ذلك على عنصر التوقعات (**حسون ،٢٠١٤ : ٢٠**) .

ثالثا : أبرز التفسيرات النظرية للتضخم تعددت التفسيرات النظرية لمشكلة التضخم نتيجة تعدد تعاريفه ونظرة المدارس الفكرية الاقتصادية له ، اذ اعتمد الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم على حجم كمية النقود في الاقتصاد ، وهذا الاعتقاد نابع من ايمانهم بمعادلة التبادل لفيشر والتي من خلالها اكدوا على ان التضخم ظاهرة نقدية سببها التوسع في عرض النقد في الاقتصاد (**شندي ، ٢٠١٠ :٥٥-٥٦**) . بينما اكد الكينز على حالة الاختلال بين الطلب والعرض الكليين في تفسير التضخم و عدم صحة افتراض الكلاسيك فيما يتعلق بمعادلة التبادل ، اذ اكدوا بانها لا تصح إلا في حالة الاستخدام التام ، وبما ان كينز لا يؤمن بالاستخدام التام في الاقتصاد لذا فقد فرق بين حالتين في تفسيره للتضخم ، **الحالة الأولى** ما قبل الاستخدام التام (الاقتصاد في المدى القصير) ، حيث يكون الاقتصاد يعاني من

وجود عمالة عاطلة وطاقات إنتاجية غير مستغلة ، وعليه فأن اي زيادة في الطلب الكلي لا تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، وانما زيادة العرض الكلي ، بفعل وجود موارد اقتصادية غير مستغلة حيث يعمد المنتجون الى زيادة الإنتاج ، ومن ثم المبيعات ، الامر الذي يدفعهم نحو زيادة طلبهم على عوامل الإنتاج لغرض مواكبة الزيادة التي حصلت في الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، وبعد ذلك تبدأ الضغوط التضخمية بالظهور **(كينز ، ٢٠١٠ : ٣٣٢)** . **أما الحالة الثانية** فهي حالة تحقيق الاقتصاد حالة الاستخدام التام (الاقتصاد في الأمد الطويل) ، وهنا اقر كينز صحة معادلة التبادل في تفسير التضخم ، وقبوله بافتراض الكلاسيك حول حيادية النقود في النشاط الاقتصادي ، وعليه فان الزيادة في الطلب الكلي تؤدي مباشرة إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، نتيجة عدم قدرة العرض الكلي لمواكبة تلك الزيادة (**رجب ، ٢٠١١ : ١١٨**) .وبسبب أزمة التضخم الركودي (Stagflation) التي واجهها النظام الرأسمالي في العقد السابع من القرن الماضي ، اوجد بيئة ملائمة لظهور فكر جديد في تفسير التضخم ، تمثل ذلك بآراء الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي اعتمد في تفسيره للتضخم على تطوير نظرية كمية النقود الكلاسيكية ، اذ عد التضخم ظاهرة نقدية ، تنشأ نتيجة الإفراط في إصدار النقود ، وعليه اقترحه تطبيق سياسة القواعد الثابتة للحد من التضخم ، والتي تنص على أن يكون النمو في عرض النقد ثابتاً من سنة لأخرى، ، لغرض التناسب بين التغير في كمية النقود والتغير في العرض السلعي (**خليل ،١٩٩٤ : ٩٢-٩٣**) وكرد نظري لآراء ادم سميث و كينز و فريدمان في تفسيرهم للتضخم ، ظهر رأي آخر في هذا الشأن تمثل المدرسة الهيكلية بزعامة جون كينيث كالبريث (J.K.Galbraith) ، التي ارجعت سبب التضخم إلى الاختلالات الهيكلية التي تحدث في بنية النظام الرأسمالي ، حيث ان وجود قطاع متطور واخر متخلفة في الاقتصاد سيؤدي الى ظهور التضخم ، لان ذلك وجود أجور وإرباح مرتفعة في القطاع المتطور ، سيؤدي الى زيادة الطلب على سلع والخدمات (بالنسبة للعمال لذلك القطاع) وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج (بالنسبة للمنتجيين ذلك القطاع) لتحقيق أقصى ربح ممكن ، مما يساهم في ارتفاع الأسعار في هذا القطاع ، بينما تبقى الأجور و الارباح والأسعار متدنية في القطاع المتخلف ، وعليه فأن تطور قطاع وتخلف الآخر يخلق أسعار متباينة بينهما وهذا يسمى بالتضخم الهيكلي (**كنعان ، ٢٠١١ : ٢٥٣**) .لقد اكد كالبريث في تفسير للتضخم ، على قوتين هما الشركات الاحتكارية و نقابات العمال ، فالشركات الاحتكارية تسعى دائما إلى السيطرة على السوق وطرد المنافسين الصغار ، عن طريق اتباع سياسة تخفيض الأسعار الإغراق (Dumping) ، فضلا عن سيطرتها على المواد الأولية والدعاية والإعلان وهذا يتمثل بالإستراتيجية الدفاعية لتلك الشركات ، أما الإستراتيجية الهجومية ، يكون الغرض منها سعي الشركة لتحديد الأسعار التي تعظم ارباحها ، أما القوة الثانية (نقابات العمال) اذ تعمل بشكل دؤوب على

المطالبة بزيادة اجور العمال في فترات ارتفاع الأسعار ، وذلك بغرض الحفاظ على الأجر الحقيقي للعمال ، فكلما ازدادت الأسعار نتيجة قوة الشركات الاحتكارية ، ازدادت مطالبة نقابات العمال برفع الأجور، التي ستنعكس في زيادة تكاليف الإنتاج ، مما يدفع بالمنتجين إلى نقل عبء تلك الزيادة في الأجور إلى الأسعار وهكذا تستمر العملية ، مما تولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد (**داود ، ٢٠١٣ : ٢٧٣**) .

المبحث الثاني : مؤشرات تطور الانفاق الحكومي وعرض النقود و التضخم

اولا : تطور الانفاق الحكومة في الاقتصاد العراق يلاحظ من خلال تتبع مسار الانفاق الحكومي في العراق ان الانفاق قد حقق مستويات مرتفعة جدا ، ففي ظل الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في تسعينيات القرن الماضي بسبب غزوه للكويت وتوقف الصادرات النفطية نتيجة لذلك ،الامر الذي ادى الى انخفاض الايرادات وحصول عجز في الموازنة العامة مما اضطر البنك المركزي العراقي الى اتباع سياسة التمويل بالعجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد ، مما ادى ذلك الى ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي بشكل كبير ، اذ ارتفع من حوالي(١٤١٧٩) مليون ينار عراقي في عام ١٩٩٠ الى حوالي (**٢٥١٨٢٨٥**) مليون ينار عراقي عام ٢٠٠٢ ، ان هذا التزايد في الانفاق الحكومي جاء بسبب الانخفاض الكبير في القوة الشرائية للنقود بفعل ارتفاع مستويات التضخم ، فكان من الضروري زيادة التخصيصات الانفاقية لتلبية الحاجات العامة ومن بينها حملة اعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية اضافة الى الاسباب التي تم ذكرها سابقا ، و في المقابل رافق ذلك تزايد في الناتج المحلي الاجمالي على اعتبار ان الانفاق الحكومي هو جزء من مكونات الطلب الكلي فزيادة الانفاق ادت الى زيادة الطلب الكلي في ظل انخفاض العرض الكلي الحقيقي وتوقف الاستيرادات ادى ذلك الى ارتفاع مستويات الاسعار لينعكس كل ذلك في تزايد الناتج المحلي الاجمالي هو الاخر من حوالي (٢٥٢٤١) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٠ الى حوالي (**٤١٠٢٢٩٢٧**) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٢ . لتشكل نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي اعلى معدل لها خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ حوالي (٨٣,٥%) وذلك في عام ١٩٩١ ، وادني نسبة كانت في عام ٢٠٠١ حوالي (٤,٧%) وللمدة ذاتها . اما بعد ٢٠٠٣ و تغيير النظام السياسي الذي شهده العراق وعودة الصادرات النفطية الى السوق الدولية بعد رفع الحصار الاقتصادي الذي دام ثلاثة عشر عاما وتزايد الايرادات العامة وتوجه الحكومة لاعاده اعمار العراق ورفع مستويات المعيشة فان ذلك ادى الى تزايد الانفاق الحكومي بعد عام ٢٠٠٣ [*] ليبلغ حوالي (٥٩٤٠٣٣٧٥) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٨ وهذا التزايد جاء

[*] انخفض الانفاق الحكومي في عام ٢٠٠٣ بسبب الغزو الامريكي للعراق ليبلغ حوالي (١٩٨٢٥٤٨) مليون دينار عراقي .

بسبب ارتفاع الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية ، فضلا عن تزايد حجم التوظيف العام وتعديلات التي جرت على مستويات الاجور والرواتب كل ذلك انعكس في تزايد الانفاق الحكومي ، فيما سار الناتج المحلي الاجمالي في نفسة مسار الانفاق الحكومي ، اذ اخذ بالتزايد المستمر حتى عام ٢٠٠٨ ليبلغ حوالي (١٥٧٠٢٦٠٦١) مليون دينار عراقي ، فيما اخذ كل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض في عام ٢٠٠٩ متأثران بالازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط ، اذ انخفضا الى حوالي (٥٢٥٦٧٠٢٥) و (١٣٠٦٤٢١٨٧) مليون دينار عراقي على التوالي وللعام نفسه . فيما نجد تزايدهما فيما بعد وبشكل مستمر الى ان عصفت رياح انخفاض اسعار النفط العالمية بهما ، مما ادى الى انخفاضهما الى حوالي (٧٠٣٩٧٥١٥) و (١٩١٧١٥٧٩١) مليون دينار عراقي على التوالي في عام ٢٠١٥ . وكما موضح في الجدول (١) . يلاحظ من الجدول (١) ايضا تذبذب نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي اذ ترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى ، حيث شهدت اعلى نسبة كانت عام ٢٠١٣ حوالي (٤٤,٥ %) فيما كانت ادنى نسبة حوالي (٦,٧%) عام ٢٠٠٣ .

الجدول (١)

تطور الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنوات	الانفاق الحكومي ١ مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ٢ مليون دينار	نسبة ١/٢ %
١٩٩٠	١٤١٧٩	٢٥٢٤١	٥٦,٢
١٩٩١	١٧٤٩٧	٢١٣١٣	٨٣,٥
١٩٩٢	٣٢٨٨٣	٥٦٨١٤	٥٧,٨
١٩٩٣	٦٨٩٥٤	١٤٠٥١٨	٤٩,١
١٩٩٤	١٩٩٤٤٢	٧٠٣٨٢١	٢٨,٣
١٩٩٥	٦٩٠٧٨٤	٢٢٥٢٢٦٤	٣٠,١
١٩٩٦	٥٤٢٥٤٢	٢٥٥٦٣٠٧	٢١,٢
١٩٩٧	٦٠٥٨٠٢	٣٢٨٦٩٢٥	١٨,٤
١٩٩٨	٩٢٠٥٠١	٤٦٥٣٦٢٤	١٩,٧
١٩٩٩	١٠٣٣٥٥٢	٦٦٠٧٦٦٤	١٥,٦
٢٠٠٠	١٤٩٨٧٠٠	٧٩٣٠٢٢٤	١٨,٨
٢٠٠١	٢٠٧٩٧٢٧	٤١٩٤٥١٣٨	٤,٧
٢٠٠٢	٢٥١٨٢٨٥	٤١٠٢٢٩٢٧	٦,٥
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	٢٩٥٨٥٧٨٨	٦,٧
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٥٣٢٣٥٣٥٨	٦٠,٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٧٣٥٣٣٥٩٨	٣٥,٨
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٩٥٥٨٨٩٥٤	٤٠,٥
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	١١١٤٥٥٨١٣	٣٥,٠
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	١٥٧٠٢٦٠٦١	٣٧,٨
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	١٣٠٦٤٢١٨٧	٤٠,٢
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٣٩,٧
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٣	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣٢,٠
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	٤١,٣
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٤٤,٥
٢٠١٤	١١٣٤٧٣٥١٧	٢٥٨٩٠٠٦٣٣	٤٣,٨
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	١٩١٧١٥٧٩١	٣٦,٧

المصدر :

– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة .

– وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة

ثانيا : تطور مؤشران عرض النقود و التضخم في الاقتصاد العراقي تعود جذور مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي الى سبعينيات القرن الماضي ، وذلك بفعل الارتفاع الذي شهدته الايرادات النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط العالمية ، مما انعكس بتزايد عرض النقود و بمعدلات مرتفعة ، متزامنا هذا مع الخطة الخمسية التنموية و زيادة مستويات الرواتب للموظفين ، وتمويل المشروعات ، والانفتاح على الاستيراد لسد فجوة الطلب المتزايد (**الخزرجي** ، ٢٠١٠ : ١٢) ، والذي ارتفع من (٢١٧،٧مليون / د/ع) عام ١٩٧٠ إلى (١٣٩٣،٨ مليون/ د/ع) عام ١٩٧٩ لتشكل نسبة العملة في التداول حوالي (٧٨%) من عرض النقد بالمعنى الضيق خلال المدة نفسها . فقد ساهم تخلف النظام المصرفي وعدم وجود سوق مالي له القرة على امتصاص النقد الفائض ، انعكس ذلك في ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والاجنبية وتزايد العملة في التداول من (١٧٣،٢ مليون / د/ع) عام ١٩٧٠ إلى (١١٠٦،٥ مليون /د/ع) عام ١٩٧٩ ، ليؤدي ذلك الى ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات من (١٠٠%) عام ١٩٧٠ إلى (٥٠٤%) عام ١٩٧٩ . فضلا عن ان التوسع في النشاط الإنمائي ادى إلى اعتماد الاقتصاد على الدول الصناعية في سد حاجاته الأساسية من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ، مما شكل ذلك ضغوط تضخمية في الاقتصاد ليرتفع مؤشر الرقم القياسي لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية من (١٠٠%) عام ١٩٧٠ إلى (٥٧٧،٣%، ٤٨٨،٥% ، ٥٨١،٤%) على التوالي عام ١٩٧٩ ، وبفعل ارتفاع أسعار تلك السلع في السوق العالمية ارتفع المستوى العام للأسعار في السوق المحلية (**داود** ،٢٠١٣ :٢٧٧) . و على الرغم من ذلك فقد وصف التضخم خلال تلك المدة "بالتضخم الزاحف" ، لانه لم يتجاوز مرتبة الاحاد عدا عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩ اذ وصل فيهما إلى (١١،٣% ، ١٠،٧%) على التوالي (**حسون** ، ٢٠١٤ : ٥٤) .لقد شكلت الحرب العراقية الايرانية في ثمانينيات القرن الماضي وما رافقها من توقف صادرات النفطية العراقية وتزايد الانفاق العسكري ، الامر الذي ادى الى اضطرار البنك المركزي العراقي الى السحب من احتياطياته الدولارية واستعمال سياسة النقد الرخيص الى خضوع الاقتصاد الوطني الى تحمل اعباء ارتفاع مستويات الاسعار لتولد ضغوط تضخمية كبيرة ، فما كان من الحكومة الا ان باصدار سندات القادسية بهدف الحد من مستويات الاسعار المرتفعة وتمويل الانفاق العسكري وبالفعل فقد نجحت في ذلك (**الخزرجي** ، ٢٠٠٧ : ١٥٦) ، فضلا عن سياستها في التسعير الاجباري ليساهم ذلك في انخفاض مستوى التضخم الى (١,٣%) عام ١٩٨٦ ثم اخذ بالارتفاع بفعل الغاء تلك

السياسة وتطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل ليؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار لا سيما الغذائية منها ، اذ بلغ معدل التضخم (٢١،٤%) عام ١٩٨٨ (**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، ٢٠١٢ : ٩**) يلاحظ من الجدول (٢) تزايد عرض النقود ومستوى العام للاسعار سوية حتى ادخل الاقتصاد في دوامة التضخم الجامح وذلك خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٦ ، حيث ان هذا التزايد في ظل انخفاض الحاد في العرض الكلي الحقيقي سواء المحلي نتيجة توقف استيراد المواد الأولية والوسيطة ، أو المستورد بسبب الحصار الاقتصادي ، وكنتيجة لعدم مواكبة ما معروض من السلع للطلب عليها ، اتسعت فجوة الطلب ، اضف الى ذلك أتباع الحكومة سياسة النقد الرخيص بهدف الإيفاء بالالتزامات المالية اتجاه موظفي القطاع العام وتمويل مشروعات الإعمار والبناء ، لينعكس كل ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، فقد ازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٠,٠٣)نقطة إلى (١١) نقطة ، وكلك تزايد عرض النقد بالمعنى الضيق ما يقارب (٤٤٩٠%) عن عام ١٩٩٠ ليبلغ (٧٠٥،١ مليار /د/ع) عام ١٩٩٥ ، لتشكل العملة في التداول ما نسبته (٨٢،٩%) منه ، فضلا عن انهيار سعر صرف الدينار العراقي ورواج ظاهرة الدولرة كل ذلك أدى إلى زج الاقتصاد في دائرة التضخم الجامح ليبلغ معدل التضخم مستويات مرتفعة جدا وصلت الى (٣٧٨،٣%) عام ١٩٩٥.لقد ساهم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء وسياسات ترشيد الإنفاق العام الى انخفاض معدل التضخم وبمعدل انخفاض مقداره (- ١٥،٥%) ، بالرغم من تزايد عرض النقود . كما ويتضح من الجدول استمرار ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد عام ١٩٩٦ ليصل إلى (٢١،٥) نقطة عام ٢٠٠٢ ليبلغ معدل التضخم (١٩،٤%) للعام نفسه .

الجدول (٢)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود والعملة في التداول في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

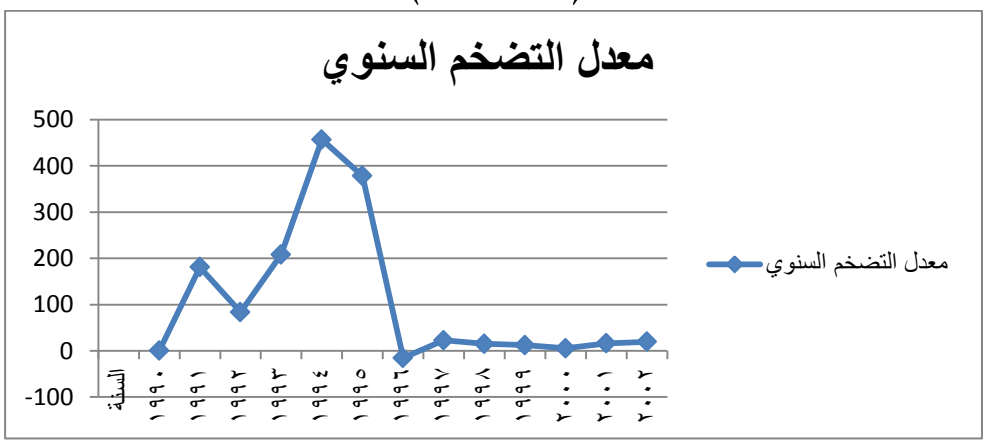

المصدر:

١ –وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،قسم الأرقام القياسية ، كراس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ص ٦٠ .

٢– البنك المركزي العراقي ،المجموعة الإحصائية السنوية ،عدد خاص للسنوات ١٩٩٠–٢٠٠٣ ،(بغداد : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،٢٠٠٣) .

٣ – النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه .

الشكل (١)

تطور معدل التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٢)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI ١٠٠=٢٠٠٧	معدل نموه (التضخم السنوي)%	عرض النقود بالمعنى الضيق (مليون /د /ع)	معدل نموه %	العملة في التداول (مليون/د/ع)	نسبتها إلى عرض النقد %
١٩٩٠	٠،٠٢٦	ـــ	١٥٣٥٩	ـــ	١٣٤١٢،١	٨٧،٣
١٩٩١	٠،٠٧٣	١٨٠،٨	٢٤٦٧٠	٦٠،٦	٢١٨٧٣،٠	٨٨،٧
١٩٩٢	٠،١٣٤	٨٣،٦	٤٣٩٠٩	٧٨،٠	٣٦٠٢١،٠	٨٢،٠
١٩٩٣	٠،٤١٣	٢٠٨،٢	٨٦٤٣٠	٩٦،٨	٦٧١٣٤،٠	٧٧،٧
١٩٩٤	٢،٣	٤٥٦،٩	٢٣٨٩٠١	١٧٦،٤	١٩٩٤٣٦،٠	٨٣،٥
١٩٩٥	١١	٣٧٨،٣	٧٠٥٠٦٤	١٩٥،١	٥٨٤٣٩٨،٠	٨٢،٩
١٩٩٦	٩،٣	١٥،٥–	٩٦٠٥٠٣	٣٦،٢	٨٨١٦١٦،٠	٩١،٨
١٩٩٧	١١،٤	٢٢،٦	١٠٣٨٠٩٧	٨،١	٩٢٩٨٢٨،٠	٨٩،٦
١٩٩٨	١٣،١	١٤،٩	١٣٥١٨٧٦	٣٠،٢	١١٩٢٥٣٠،٠	٨٨،٢
١٩٩٩	١٤،٧	١٢،٢	١٤٨٣٨٣٦	٩،٨	١٢٧٥٢٢٠،٠	٨٥،٩
٢٠٠٠	١٥،٥	٥،٤	١٧٢٨٠٠٦	١٦،٤	١٤٧٤٣٢١،٠	٨٥،٣
٢٠٠١	١٨	١٦،١	٢١٥٩٠٨٩	٢٤،٩	١٧٨٢٦٩١،١	٨٢،٦
٢٠٠٢	٢١،٥	١٩،٤	٣٠١٣٦٠١	٣٩،٦	٢٥٦٣٦٩٣،٥	٨٥،١

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

يتضح من الشكل (١) ان معدل التضخم قد مرة بمرحلتين مختلفتين : الاولى تمتد خلال الاعوام ١٩٩٠–١٩٩٥ اذ شهدت معدلات تضخم مرتفعة جدا وصفت بالتضخم الجامع ، اما المرحلة الثانية ١٩٩٦–٢٠٠٢ فقد شهدت انخفاض معدلات التضخم بفعل تطبيق مذكرة التفاهم وانخفاض مستوى الطلب الكلي والانفاق الحكومي . اما بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة لتزايد الانفاق العام فقد شهد عرض النقد والعملة في التداول ارتفاعا كبيرا و بمعدل نمو قدره (١٦٧،٨%) و (١٣٦،٩%) على توالي عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ليبلغ (١٥،٥) و (١٠،٩) ترليون دينار عراقي على التوالي للعام ذاته ، وهذا بفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق على العالم الخارجي بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه ، وكنتيجة للتحول الذي حصل في هيكل الطلب المحلي ، الناتج عن تحسن الوضع المعيشي للأسر العراقية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، وتوقف إنتاج العديد من المنتجات المحلية الزراعية والصناعية ، فازدادت الاستيرادات تبعا لذلك، مما ادى الى ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية ، والإيجار من (٥٠،٨) و (٢٤،٧) نقطة على التوالي عام ٢٠٠٣ إلى (٨٧،٨) ، (٨٠،٧) نقطة على

التوالي عام ٢٠٠٦ ، وهذا بدوره ادى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٢٨،٧) نقطة عام ٢٠٠٣ إلى (٧٦،٤) عام ٢٠٠٦ ، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم السنوي ، ليبلغ (٥٣،١%) عام ٢٠٠٦ ، ويعد هذا مستوى مرتفع في ظل إصدار سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الذي نص على استقلالية البنك المركزي بشكل تام ، وأصبح من أولويات أهدافه الحفاظ على استقرار الأسعار ، الا إن دوره خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) كان محدوداً .

فيما نجد انخفاض معدل التضخم بعد عام ٢٠٠٧ ، إذ بلغ (١٢،٧%) عام ٢٠٠٨ ، وهذا جاء نتيجة تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ، كما استمر الانخفاض في معدلات التضخم خلال الأعوام (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) لتبلغ (٨،٣% ، ٢،٥% ، ٥،٦% ، ٦،١% ، ١،٩% ، ٢،٢% ، ١،٤) على التوالي ، وهذا الانخفاض في معدلات التضخم السنوي جاء نتيجة نجاح البنك المركزي في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار كهدف أساسي له ، وذلك عن طريق نافذة بيع العملة ، وكما موضح في الجدول (٣)

الجدول (٣)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود والعملة في التداول في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

نة	قم القياسي عار المستهلك ٢٠٠=١٠٠	دل نموه تضخم نوي) %	ض النقد بالمعنى سيق(مليون/د/ع)	دل نموه %	ملة في التداول يون/د/ع)	تها إلى عرض د %
٢٠	٢٨	٣٣	٥٧٧٣٦	٩١	٤٦٢٩٧٩	٨٠
٢٠	٣٦	٢٦	١٠١٤٨٦١	٧٥	٧١٦٢٩٤	٧٠
٢٠	٤٩	٣٧	١١٣٩٩١١	١٢	٩١١٢٨٢	٧٩
٢٠	٧٦	٥٣	١٥٤٦٠٠٦	٣٥	١٠٩٦٨٠٩	٧٠
٢٠	١٠٠	٣٠	٢١٧٢١١٦	٤٠	١٤٢٣١٧٠	٦٥
٢٠	١١٢	١٢	٢٨١٨٩٩٦	٢٩	١٨٤٩٢٥٠	٦٥
٢٠	١٢٢	٨	٣٧٣٠٠٠٦	٣٢	٢١٧٧٥٦٦	٥٨
٢٠١	١٢٥	٢	٥١٧٤٣٤٨	٣٨	٢٤٣٤٢١٩	٤٧
٢٠١	١٣٢	٥	٦٢٤٧٣٩٦	٢٠	٢٨٢٨٧٣٦	٤٥
٢٠١	١٤٠	٦	٦٣٧٣٨٥٦	٢،٠	٣٠٥٩٣٦٤	٤٨
٢٠١	١٤٢	١	٧٣٨٨٥٠٨	١٥	٣٥٠٢٢٠٠	٤٧
٢٠١	١٤٥	٢	٧٢٦٩٢٤٤	١،٦	٣٦٠٥٥٤٠	٤٩
٢٠١	١٤	١	٦٥٤٣٥٤٦	٩،٩	٣٤٨٥٥٢٥	٥٣

المصدر :

١ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،قسم الأرقام القياسية ، كراس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ص ٦٠ .

٢– البنك المركزي العراقي ،المجموعة الإحصائية السنوية،(بغداد : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، سنوات متعددة ، صفحات متفرقة) .

٣ – النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه .

الشكل (٢)

تطور معدل التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٥)

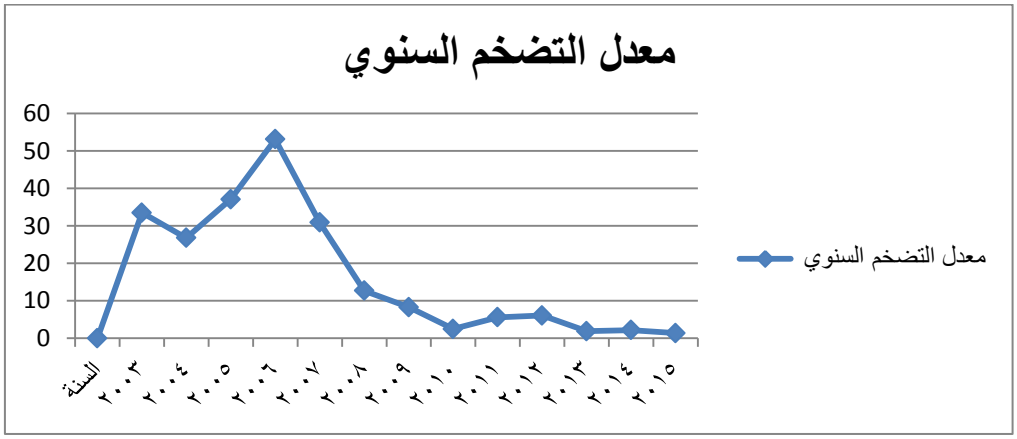

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

يتضح من الشكل (٢) ان معدل التضخم قد مرة بمرحلتين مختلفتين : الاولى تمتد خلال الاعوام ٢٠٠٣–٢٠٠٧ حيث شهدت انخفاض في معدلات التضخم وبشكل تدريجي نتيجة رفع الحصار الاقتصادي وانعكاس الطلب الكلي في الاستيرادات ، اما المرحلة الثانية فقد تمثلت في المدة ٢٠٠٨–٢٠١٥ اذ شهدت انخفاض كبير جدا في مستويات التضخم وصولا للمعدلات العالمية وهذا يعود الى نجاح سياسة البنك المركزي العراقي في استقرار الاسعار من خلال نافذة بيع العملة .

المبحث الثالث : اثر الانفاق الحكومي في عرض النقود والتضخم في العراق

يمكن توضيح اثر الانفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري في عرض النقود والتضخم بشكل مفصلا من خلال دراسة اثره على مدتين وكما ياتي :

المدة الاولى ١٩٩٠–٢٠٠٢

يشير الجدول (٤) الى تزايد الانفاق الحكومي بشقية (الاستهلاكي والاستثماري) طيلة هذه المدة [*] ليسجل معدلات نمو مرتفعة جدا ، اذ ارتفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي من (٦،١) مليار دينار

[*]عدا عام ١٩٩٩ بالنسبة للانفاق الاستهلاكي و عام ١٩٩٦ بالنسبة للانفاق الاستثماري

عراقي عام ١٩٩٠ الى (٧٩١٩،٩) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٢ ، فيما ارتفع الانفاق الحكومي الاستثماري من (٣،١) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٠ الى (١١٦٠،٧) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٢ ، ليشكل الانفاق الحكومي الاستهلاكي نسبة (٨٠%) من الانفاق العام بينما شكل الانفاق الحكومي الاستثماري ما نسبته (٢٠%) . كما ان هذا التزايد في الانفاق الحكومي بشقية ، لم يكن ناجم عن تزايد الايرادات العامة ، بل يعود ذلك الى افراط البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا في تمويل الانفاق الحكومي عن طريق سياسة النقد الرخيص ، وهذا الاجراء جاء نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق انذاك بسبب غزوه للكويت وعدم قدرة مواكبة الايرادات للنفقات الحكومية المتزايدة على اعتبار الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على الايرادات النفطية في تمويل انفاقه الحكومي وان توقفها ادى الى حصول عجز في الموازنة العامة ، ونتيجة تخلف الاجهاز الانتاجي وضعف مرونته اتجاه تغيرات الطلب الكلي ، اذ ان الافراط في استعمال سياسة النقد الرخيص ادى الى زيادة عرض النقود في الاقتصاد بشكل مستمر طيلة هذه المدة ، اذ ارتفع من (١٥،٣) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٠ الى (٣٠١٣،٦) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٢ لينعكس ذلك على زيادة القوة الشرائية الاسمية للافراد (وانخفاض الحقيقية بشكل كبير جدا) ومن ثم الاستهلاك الكلي الذي ادى بدوره الى زيادة الطلب الكلي بشراهة من (٣٥،٩) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٠ الى (١٨٧٠٠) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٢ ونتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي من جهة والحصار الاقتصاد المفروض على العراق من جهة اخر انعكس ذلك بشكل كبير في تزايد معدلات التضخم لاسيما قبل توقيع مذكرة التفاهم ، اذ ساد في الاقتصاد ظاهرة التضخم الجامح وبلوغه (٤٥٦،٩%) عام ١٩٩٤ اما بعد توقيع مذكر التفاهم عام ١٩٩٦ وانعكاس جزء من الطلب الكلي على الاستيرادات التي ارتفعت من (١،١) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٦ الى ((٢٠١٧٩،٩) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٢ هذا خفف من الضغوط التضخمية التي كانت سائدة في الاقتصاد ، لينخفض معدل التضخم الى (١٩،٤%) عام ٢٠٠٢ . ان ما يؤكد ما وصلنا اليه سابقا هو التزايد الكبير في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والذي سجل معدلات نمو مرتفعة جدا لاسيما قبل توقيع مذكرة التفاهم ، اذ ارتفع من (٥٥،٩) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٠ الى (٦٦٩٥،٤) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٥ وبمعدل زيادة مقداره (١١٥٢٤%) للمدة ذاتها . فيما نجد انخفاض معدلات تزايده بسبب انخفاض مستويات الاسعار بعد توقيع مذكرة التفاهم ، ليسجل معدلات زيادة منخفضة قياسا بالسابق حيث ارتفع من حوالي (٦٥٠٠،٩) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٦ الى (٤١٠٢٢،٩) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٢ ، وبمعدل زيادة مقداره (١٧١،٥%) وللمدة ذاتها .

الجدول (٤)

تطورات الإنفاق الحكومي بشقية وعرض النقود والطلب الكلي والاستيرادات ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقيللمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) (مليون دينار عراقي)

نة	نفاق كومي ستهلاكي	دل نموه	نفاق كومي ستثماري	دل نموه	ض النقد معنى سيق	الطلب الكلي	تج المحلي جمالي سمي	دل نموه	ستيرادات	دل ضخم = ١٠ ٢٠٠
١٩٩٠	٦١٤	–	٣١٩	–	١٥٣٤	٣٥٩٨١	٥٥٩١	–	٤١٥٤	ـــــ
١٩٩١	٧٠٢	١٤	١٩٠	٤٠،٤	٢٤٦١	٥٨٦٢٣	٤٢٤٩	٢٤،١	١٩٦١	١٨٠
١٩٩٢	٨٦٩	٢	٧٢٦	٢٨١	٤٣٩٠	٧٦٨٨٩	١١٥١٠	١٧١	١٥٤١	٨٣
١٩٩٣	١٥٧١	٨١	١٩٢١	١٦٤	٨٦٤٢	١٣٨٧٣٤	٣٢١٦٤	١٧٩	١٥٠٩	٢٠٨
١٩٩٤	٤٢٧٢	١٧٠	٢٧٦٩	٤٤	٢٣٨٩٠	٦٥٢٧٠٥	١٦٥٨٣١	٥١٥	١٠٦١	٤٥٦
١٩٩٥	١٥٦١١	٢٦٥	٨٤٩	٢٠٦	٧٠٥٠٦	٣٨٧٧٦٩	٦٦٩٥٤٠	٣٠٣	١٠٤٦	٣٧٨
١٩٩٦	١٥٨٧٥	١	٣٦٤٢	٥٧،٢	٩٦٠٥٠	٢٦٠٠٣٠	٦٥٠٠٩٢	٢،٩	١١٥٢	١٥،٥
١٩٩٧	١٢٨٦٥٥	٧١٠	٧١٧٠	٩٦	١٠٣٨٠٩	٩٤٢٣١٣	١٥٠٩٣١	١٣٢	٦٣٩٠٦١	٢٢
١٩٩٨	٣٠٢٠٦٠	١٣٤	٩٥٧٩	٣٣	١٣٥١٨١	١٢٩١٨٤	١٧١٢٥٨٤	١٣	٩٣٠٦٩٠	١٤
١٩٩	٢٨٨٠١٩	٤،٦	٢٠١٩٦	١١٠	١٤٨٣٨٢	١٦٦٨٤٠٢	٣٤٤٦٤٠٢	١٠١	٢٠٩١٢٦٦	١٢
٢٠	٥٩٤٤٦٥	١٠٦	٣٠٦٠٥	٥١	١٧٢٨٠٠	٢٧٣٠٠٢١	٥٠٢١٣٦٩	٤٥	٢٤٩٢٢٤١	٥
٢٠	٦٤٨٨٩٠	٩	٥٧٧٩٩	٨٨	٢١٥٩٠٧	١٨٧٠٠١١	٤١٣١٤٥٦	٠،٢	٢٥٤١١٢٩	١٦
٢٠	٧٩١٩٩٦	٢٢	١١٦٠٧	١٠٠	٣٠١٣٦٠	٢٨٨٤٥٥١	٤١٠٢٢٩١	٠،٧	٢٠١٧٩٩٩	١٩

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مديرية الأرقام القياسية ،دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) ، سنوات متعددة .

- النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه .

- يتضح مما سبق الاتساق كبير بين الإنفاق الحكومي و مستوى العام للأسعار (معدل التضخم) ، إذ انعكست الزيادة في الإنفاق الحكومي عبر مستوى الطلب الكلي على معدل التضخم ، ليعاني الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة جدا ودخول الاقتصاد في اتون التضخم الجامح ، وهذا ناجم عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي على مواكبة تلك الزيادة ، بينما نجد انخفاض ذلك الاتساق بعد تطبيق مذكرة التفاهم لان الاستيرادات قد امتصت جزء كبير تلك الزيادة ، ومن ثم التقليل من الضغوط التضخمية و تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار . كما ساهم ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في انعكاس تأثير الإنفاق الحكومي في ظل التضخم على الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، مما جعل بين هذه المتغيرات نوعاً من التصاحب خلال هذه المدة . فضلا عن تزايد الانفاق الحكومي ادى الى تزايد عرض النقود والتأثير مما ادى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم حدوث التضخم .

- المدة الثانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٥

- لقد شهدت هذه المدة تحولات وتغيرات كبيرة في النشاط الاقتصادي في العراق ، تمثلت التوجه نحو اقتصاد السوق وفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون رقابة نوعية وكمية على السلع والخدمات المستوردة ، فضلا عن حرية التحويل الخارجي للعملات الأجنبية ، و التوسع الكبير في الأجهزة الإدارية للحكومة ومؤسسات الجيش والشرطة ، وارتفاع في مستويات الأجور والرواتب ، بسبب ارتفاع ارتفاع أسعار النفط كل ذلك ادى الى تزايد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ليبلغ (١٣،٦) و (٣) ترليون دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٤ ،حيث ان هذا التزايد جاء بسبب زيادة الايرادات العامة بعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق و عودة الصادرات النفطية الى السوق العالمية ، لينعكس ذلك في تزايد عرض النقود الى (١٠،١) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ بعد ان كان (٥،٧) ترليون دينار عراقي ، ان هذا التزايد انعكس في زيادة القوة الشرائية الاسمية للنقود ، مما ادى الى زيادة طلب الافراد على السلع والخدمات ليصل الطلب الكلي الى (٣١،٩) ترليون دينار عراقي مع ضعف مرونة الجهاز الانتاجي انعكس جزء منه في زيادة الاستيرادات الى (٣٤) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ بعد ان كانت (٢٢،٧) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ والجزء الاخر في مستوى التضخم الذي بلغ (٢٦،٨%) عام ٢٠٠٤ وكما موضح في الجدول (٥) .

- بعد ذلك شهد الانفاق الحكومي الاستهلاكي تزايد مستمراً، على الرغم من الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط في اعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وعلى الرغم من ذلك فقد شكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي ، إذ بلغت (٦٧،٥%) للمدة ٢٠٠٣ –٢٠١٥ ، ويعود السبب في عدم انخفاضه كرقم مطلق إلى عدم مرونته ، نظرا لحساسية مكوناته ، وما لذلك من تداعيات اجتماعية سلبية، فإن الرقم المطلق للإنفاق الاستهلاكي لم ينخفض ، و إنما انخفض معدل نموه من (١٣،٣%) عام ٢٠١٣ إلى (٠،٤%) عام ٢٠١٤ .

- أما بالنسبة للإنفاق الحكومي الاستثماري ، فقد تأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ، إذ يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها ، بسبب مرونة مكوناته اتجاه تلك التقلبات ، اضف الى ذلك سياسة المناقلة بين النفقات ، فقد تزايد بشكل مستمر حتى عام ٢٠٠٨ ليبلغ حوالي (٢٢،٩) ترليون دينار عراقي ، وبمعدل زيادة مقداره (٦٥٨،٧%) مقارنة بعام ٢٠٠٤ ، لينخفض في العام التالي إلى (١٣،٤) ترليون دينار عراقي ، وبمعدل انخفاض مقداره (–٤١،٦%) ، ليستمر بعد ذلك بالتزايد حتى نهاية عام ٢٠١٣ لينخفض بمعدل (–١٠،٨%) في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق ، وإن سبب انخفاضه في عامي (٢٠٠٩ و٢٠١٤) يعود إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية ، وعلى

رغم من ذلك فقد شكل ما نسبته (٣٢،٥ %) من إجمالي الإنفاق الحكومي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) .

– ان هذا التزايد في الانفاق الحكومي بشقية حتى عام ٢٠٠٩ انعكس في زيادة عرض النقود من (١٠) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ الى (٣٧،٣) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٩ ، مما زاد ذلك من مستوى الطلب الكلي ليرتفع من (٣١) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ الى (١٠٩) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٩ لتنعكس تلك الزيادة في الاغلب على الاستيرادت ونسبة قليلة على معدل التضخم ، اذ زادت الاستيرادت من (٣٤) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ ، الى (٥١) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٩ واستمرار انخفاض وتيرة التضخم وبلوغه (٨،٣%) عام ٢٠٠٩ . اما بعد استمر التزايد في الانفاق الحكومي بشقيه حتى عام ٢٠١٣ انعكس فقط على تزايد عرض النقود وبلوغه (٧٣) ترليون دينار عراقي في العام نفسه ، ليؤدي الى تزايد الطلب الكلي و الاستيرادات الى (٢٤) (٧٥) ترليون دينار عراقي ترليون دينار عراقي على التوالي وللعام نفسه . ونرى ان تلك الزيادة في الانفاق الحكومي لم تؤدي الى زيادة التضخم و ذلك بسبب نجاح السلطة النقدية في الحفاظ على مستوى العام للاسعار ضمن نطاق مقبول عالمية عن طريق استعمالها لنافذة بيع العملة .

– لقد كان لانخفاض الانفاق الحكومي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ اثر كبير في انخفاض عرض النقود و الطلب الكلي والاستيرادات الى(٦٥،٤) و (٢١،٢) و (٥٣،٦) ترليون دينار عراقي على التوالي في عام ٢٠١٥ فيما سجل معدل التضخم انخفاض ايضا بسبب ما تم ذكره الى حوالي (١،٥%) في العام ٢٠١٥ .

– كما يتضح من الجدول (٥) ايضا مدى ريعية الاقتصاد واعتماده على الناتج النفطي اذ نلاحظ عندما انخفضت الايرادات النفطية انخفض معها الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وذلك خلال الاعوام ٢٠٠٩و٢٠١٤ و٢٠١٥ فيما كان متزايد مع تزايدها طيلة هذه المدة .

الجدول (٥)

تطورات الإنفاق الحكومي بشقية وعرض النقود والطلب الكلي والاستيرادات ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٢) (مليون دينار عراقي)

نة	فاق الحكومي ستهلاكي	ل نموه	فاق الحكومي ستثماري	ل نموه	ض النقد بالمعنى يق	لب الكلي	تج الاسمي مع النفط	ل نموه %	ستيرادات	ل تضخم % ١ = ٢٠٠٧
٢٠	٣٦٣١٥	٥٤،٦			٥٧٧٣٦		٢٩٥٨٥٧	٢٧،٨	٢٢٧٣٤٢	٣٣
٢٠	١٣٦٠٨٩	٣٨	٣٠١٤٧	١٥٩	١٠١٤٨٦	٣١٩١٠٥	٥٣٢٣٥٣	٧٩	٣٤٠٥٠٩	٢٦
٢٠	١٤٦٨٣٣	٧	٤٥٧٢٠	٥١	١١٣٩٩١	٤٧٢٧٧٢	٧٣٥٣٣٥	٣٨	٤٥١٤٥٧	٣٧

٢٠	١٤٩٨٤٤٤	٢	٦٠٢٧٦٨	٣١	١٥٤٦٠٠٢	٧٩٢٨٧٦٢	٩٥٥٨٧٩٨	٢٩	٣٦٩١٤٧	٥٣
٢٠	٢٠٨٧١٤٨	٣٩	٧٧٢٣٠	٢٨	٢١٧٢١١٢	٩١١٠٠١٨	١١١٤٥٥٨	١٦	٣١٤٢٢٧٨	٣٠
٢٠	٢٦١٣٩١٢	٢٥	٢٢٨٧٣٤٢	١٩٦	٢٨١٨٩٩٢	١٢٩٢٤٩٨٢	١٥٧٠٢٦٠٢	٩ ،٠	٤٨٢٤٩٧٢	١٢
٢٠	٢٧٥١٧٧٨	٥	١٣٣٦٩٥	٤١،٠	٣٧٣٠٠٠٢	١٠٩٣٩٢٦	١٣٠٦٤٣٢	١٦،٨	٥١٣٢٦١٤	٨
٢٠	٣٠٦٦٠٧٤	١١	١٩٨٩٥١٢	٤٨	٥١٧٤٣٤٨	١٣٧٥٨٧٨٢	١٦٢٠٦٤٥٢	٢٤	٥٥٢٣٢٦٨	٢
٢٠	٣٦٩٩٩٥٢	٢٠	٢٨٨٠٩٠٨	٤٤	٦٢٤٧٣٩٢	١٧٨٨٦١٩٢	٢١٧٣٢٧١	٣٤	٦٠٣١٦٥٤	٥
٢٠	٤٢١٥٨٦٢	١٣	٤٠٩٠٧٢٤	٤	٦٣٧٣٨٥٢	٢٢٠٧٦٩٦٢	٢٥٤٢٢٥٤٢	١٦	٧٣٩٨٠٢٨	٦
٢٠	٤٧٧٥٥٧٤	١٣	٥٢٠٧٢٥٤	٢٧	٧٣٨٨٥٠	٢٤١٥٦٧٩٤	٢٧٣٥٨٧٥٢	٧	٧٥٩١٠٩٢	١
٢٠	٤٧٩٤٦٩	٠	٤٦٤٣١٨٤	١٠،٨	٧٢٦٩٢٤٤	٢٤٧٨٩١٢	٢٦٦٤٢٠٣٨	٢،٢	٦٩٩٤٨٨	٢
٢٠	٤٥٥٠٦٤٤	٥،٨	٢٣٠٩٩٦٨	٩٣،٠	٦٥٤٣٥٤٢	٢١٢٣٨٠٨	٢٠٩٤٩١٩٢	٢١،٢	٥٣٦٢٦٥٢	١

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مديرية الأرقام القياسية ،دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) ، سنوات متعددة .

- النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه .

يتضح مما سبق هناك ارتباط كبير بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي الاستثماري ، إذ يزداد مع زيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها . بينما نجد ضعف ذلك الارتباط مع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، إذ إن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر عليه بشكل ملموس وهذا بسبب عدم مرونة مكوناته ، لذلك تلجأ الحكومة في حالة انخفاض الإيرادات إلى تأمينه عن طريق الاقتراض وكذلك اتباع سياسة المناقلة بين النفقات . فضلا عن انعكاس تأثير الإنفاق العام في جزء مهم منه في مستوى العام للأسعار ، فارتفع معدل التضخم وهذا تمثل في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، في حين نرى ضعف ذلك التأثير في ظل السياسة النقدية الناجحة التي أنتهجها البنك المركزي العراقي للحفاظ على مستويات الأسعار ضمن حدود منخفضة ، لتنعكس تلك الزيادة في اغلبها على الاستيرادات وهذا تمثل بالمدة ٢٠٠٧-٢٠١٥ .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١ – هناك اتساق كبير بين الإنفاق الحكومي و مستوى العام للأسعار (معدل التضخم) ، إذ انعكست الزيادة في الإنفاق الحكومي عبر مستوى الطلب الكلي على معدل التضخم ، ليعاني الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة جدا ودخول الاقتصاد في اتون التضخم الجامح وهذا خلال المدة ١٩٩٠-

٢ – قيادة السياسة المالية للسياسة النقدية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ وتوجيها حيثما تراه مناسبة دون وجود اسس اقتصادية سليمة ، مما ادى ذلك الى تزايد الانفاق الحكومي بمعدلات كبيرة جدا بسبب اتباع سياسة النقد الرخيص .

٣ – كان للاستيرادات الدور الاكبر في امتصاص فائض الطلب الكلي وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية في الاقتصاد طيلة المدة ١٩٩٠–٢٠١٥ .

٤ – هناك ارتباط كبير بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي الاستثماري ، إذ يزداد مع زيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها . بينما نجد ضعف ذلك الارتباط مع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، إذ إن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر عليه بشكل ملموس وهذا بسبب عدم مرونة مكوناته ، لذلك تلجأ الحكومة في حالة انخفاض الإيرادات إلى تأمينه عن طريق الاقتراض وكذلك اتباع سياسة المناقلة بين النفقات ، وتمثل ذلك خلال المدة ٢٠٠٣–٢٠١٥ .

٥ – نجاح البنك المركزي من خلال نافذة بيع العملة من السيطرة على معدلات التضخم و جعلها ضمن الحدود المقبولة عالميا .

٦ – ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على الايرادات النفطية في تمويل موازنته العامة وناتجه المحلي الاجمالي ، ففي اوقات زيادة الايرادات ازداد الانفاق والناتج ويحصل العكس في حالة الانخفاض .

ثانيا : التوصيات

١ – ضرورة العمل على صياغة استراتيجية واضحة المعالم تهدف الى ادارة وتخصيص الايرادات النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة لغرض انهاء حالة التشوه والاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي والعمل على مبادلة الايرادات النفطية بالتنمية المستدامة .

٢ – الاقلال من سياسة المناقلة بين النفقات واقتصار استخدامها في الاوقات الحرجة جداً ، والعمل على زيادة حجم تخصيصات الاستثمارية بما يحقق التوسع في الطاقات الإنتاجية وبناء البنى الارتكازية بوصفها الارضية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .

٣ – ضرورة استمرار السيطرة على معدلات التضخم والذي يعد الهدف الرئيس للسياسة النقدية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي ومن ثم توفير البيئة الملائمة لعملية الاستثمار .

٤ – ضرورة قيام البنك المركزي بتطوير انظمة المدفوعات بين المصارف والافراد وعدم اقتصارها على علاقته بالمصارف ، وذلك من اجل التقليل من عرض النقود الذي يساهم في انخفاض معدل التضخم من جهة و اسهامه في تعزيز الثقة بالمصارف .

٥ – التوسع في اقامة المشروعات الصغير والمتوسطة لبناء قاعدة انتاجية تاخذ على عاتقها سد جزء من الطلب المحلي بهدف تخفيض ما مستورد وزيادة مستوى التشغيل .

المصادر

١– Ackley ,Gardner (1961) Macroeconomic Theory , The united states of

٢– Thomas Mayer and Other , Money , Banking and Economy , New your ,

٣ – ابد جمان ، مايكل (١٩٩٩) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ط ١ ، ترجمة منصور ، محمد ابراهيم ، الرياض ، دار المريخ للنشر .

٤ – بشار سعدي عبد اسود و جواد كاظم البكري. (٢٠١٧). العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٩٠ – ٢٠١٤) باستخدام سببية جرانجر. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.

٥ – الجنابي ، طاهر (١٩٩٠) دراسات في المالية العامة ، بغداد ، مطابع التعليم العالي

٦ – جوارتيني ، جيمس . استروب ، ريجارد (١٩٩٩) الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الرحمن ، عبد الفتاح ، الرياض ، دار المريخ للنشر .

٧ – حسون ، اياد كاظم (٢٠١٤) ، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠–٢٠١٠ مع اشارة لبلدان مختارة ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد (غير منشورة) .

٨ – الخزرجي ، ثريا (٢٠١٠) السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديت الحاضر ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٢٣ .

٩ – الخزرجي ، ثريا (٢٠٠٧) تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠–٢٠٠٣ ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٣ ، العدد ١٠ – داود ، سمير سهام (٢٠١٣) أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٩ ، العدد ٧٠

١١ – خليل ، سامي (١٩٩٤) نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية ، الجزء الأول ، القاهرة ، وكالة الاهرام للتوزيع .

١٢ – الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل (١٩٩٠) النقود والبنوك ، بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

١٣ – دياب ، عبد العزيز بن احمد . الخطيب ، فاروق بن صالح (٢٠١٤) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة ، د.ن .

١٤ – رائد عبد الخالق عبد الله و خالد احمد فرحان المشهداني. (٢٠١٤). نقود ومصارف . عمان :

١٥ – رجب ، وضاح نجيب (٢٠١١) التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، عمان ، دار النفائس للنشر والتوزيع .

١٦ – سيماء محسن علاوي. (٢٠١٦). دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٦ – ٢٠١١). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

١٧ – شندي ، اديب قاسم (٢٠١٠) النقود والبنوك ، ط ١ ، النجف الأشرف ، دار الضياء .

١٨ – صبحي تادزة قريصة. (١٩٨٦). النقود والبنوك . الاسكندرية : دار الجامعية للنشر والتوزيع
١٩ – العساف ، احمد عارف . الوادي ، محمود حسين (٢٠٠٩) الاقتصاد الكلي ، المجلد الأول ، عمان ، الاردن ، دار المسيرة .
٢٠ – عوض ، طالب عون (٢٠٠٤) مدخل إلى اقتصاد الكلي ، عمان ، الاردن ، معهد الدراسات
٢١ – عاطف وليم أندراوس. (٢٠٠٩). الاقتصاد المالي العام (المجلد الطبعة الاولى). الاسكندرية:
٢٢ – عدنان مناتي صالح. (٢٠١٥). عرض النقود وأثره في التضخم. دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي. للمدة ١٩٩٠–٢٠١٣. مجلة دنانير للعلوم الاقتصادية والادارية.
٢٣ – عدنان مناتي صالح. (٢٠١٣). النقود والمصارف (المجلد الطبعة الثانية). بغداد: مطبعة
٢٣ – كنعان ، علي (٢٠١١) النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دمشق ، د. ن .
٢٤ – كمال عبد حامد آل زيارة. (٢٠١٧). محاضرات المالية العامة والتشريع المالي للعام الدراسي. جامعة أهل البيت(عليهم السلام).
٢٥– كينز ، جون مايناردِ (٢٠١٠) النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، المجلد الأول ، ترجمة عيداروس ،إلهام ، أبو ظبي ، دار العين للنشر .
٢٦ – محمودحسين الوادي و اخرون. (٢٠١٠). النقود والمصارف . عمان الاردن : دار اليسرة.
٢٧ – البنك المركزي العراقي ،المجموعة الإحصائية السنوية ،عدد خاص للسنوات ١٩٩٠–٢٠٠٣ ،(بغداد : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،٢٠٠٣) .
٢٨ – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة .
٢٩ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،قسم الأرقام القياسية ، كراس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠١٥ ، ٢٠١٦.
٣٠ – وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات